

ضبابية ماكرو-اقتصادية في ظلّ مروحة سياسية وتشريعية وإصلاحية

ضبابية اقتصادية، ضغوط نقدية وانفلات سوق القطع
اتّسمت الأشهر الأولى من العام 2023 باستمرار شغور سدة رئاسة الجمهورية، وباقتصار اجتماعات الحكومة على الحالات الطارئة، وبيط المسار التشريعي وبتجميد المبادرات والإجراءات الضرورية الآيلة الى إبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي. وقد تمخّضت هذه المروحة السياسية-الاقتصادية عن حالة من الضبابية الماكرو-اقتصادية وعن ضغوط نقدية شديدة وانفلات في سوق القطع. فظلّ استهلاك الأُسَر راكداً، ولو مع تحسّن طفيف، وفق ما يُظهر ازدياد الواردات. أما نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي فكانت متدنية الى مستوى لا مثيل له منذ مدة طويلة، ذلك أن المستثمرين يُحجمون عن اتّخاذ قرارات استثمارية في هذه الأجواء المليئة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

فائض في ميزان المدفوعات هذه السنة

على الصعيد الخارجي، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 1175 مليون دولار أميركي في الفصل الأول من العام 2023، بعد عجز بقيمة 3197 مليون دولار في العام 2022 بكامله. وقد نتج فائض ميزان المدفوعات في الفصل الأول من العام الحالي عن نمو الموجودات الخارجية الصافية للمصارف بقيمة 2005 مليون دولار، مقابل انخفاض الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان بقيمة 830 مليون دولار. ومع أن احصاءات التجارة الخارجية للأشهر الأولى من العام 2023 لم تتوافر بعد، فقد شهد العام 2022 نمواً لافتاً في الواردات بلغت نسبته 20% فيما تراجعت الصادرات بنسبة 10%، ما زاد العجز التجاري بشكل ملحوظ عقب تفرّقه في السنتين السابقتين.

أموال خاصة سلبية في ميزانية المصرف المركزي

لقد أقرّ مصرف لبنان في ميزانيته نصف الشهرية بتسجيله رسملة صافية سلبية. ففي الوقت الذي بلغت حسابات الرأسمال لدى المصرف المركزي 700 مليون دولار، فقد أدرج (في باب الموجودات) تعديلاً لفروقات التخمين بقيمة 35 مليار دولار وأصولاً أخرى بقيمة 11 مليارات دولار، ما أسفر عن أموال خاصة سلبية بقيمة -45 مليار دولار، بدون احتساب الخسائر المحتملة على قروض الدولة ومحافظ سندات اليوروبوندز، بما يترتب خسائر إجمالية لمصرف لبنان بحوالي 63 مليار دولار أميركي.

ودائع المصارف بالنقد الأجنبي تراجعت بقيمة 30 مليار دولار والودائع بالليرة انخفضت بقيمة 15 ترليون ل.ل. منذ بداية الأزمة

إن تحليل وضعيّة القطاع المصرفي منذ بداية الأزمة المالية اللبنانية، أي بين تشرين الأول 2019 و آذار 2023، يُظهر أن الودائع بالعملة الأجنبية تراجعت بقيمة 29.5 مليار دولار أميركي في الفترة المذكورة لتبلغ 94.1 مليار دولار، بينما انخفضت الودائع بالليرة اللبنانية بقيمة 15.0 ترليون ليرة لتبلغ 52.4 ترليون ل.ل. في نهاية آذار 2023. وبالتوازي، انخفضت التسليفات بالعملة الأجنبية بقيمة 29.1 مليار دولار فيما تراجعت التسليفات بالليرة اللبنانية بقيمة 9.8 ترليون ليرة في الفترة ذاتها. أما ديون المصارف اللبنانية على القطاع المالي غير المقيم فقد انخفضت من 8.4 مليارات دولار في نهاية تشرين الأول 2019 الى 4.1 مليارات دولار في نهاية آذار 2023. وتراجعت الرساميل الخاصة من 20.6 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019 الى 4.9 مليار دولار في نهاية آذار 2023، بسبب الخسائر الصافية التي تكبّدها المصارف في تلك الفترة.

الأولوية لإقرار موازنة لعام 2023 على أساس سعر صرف سوقي موثّد

على صعيد المالية العامة، أقرّ مجلس الوزراء مؤخراً زيادة إضافية لرواتب موظفي القطاع العام، كما رفع أيضاً قيمة الحدّ الأدنى للأجور من أجل التعويض عن هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية. وفي التفاصيل، أن الحكومة أقرّت زيادة بقيمة 4 رواتب شهرية إضافة الى الزيادتين السابقتين اللتين منحتهما في أيلول الماضي. وتوازياً، قرّرت الحكومة رفع سعر صرف الدولار الجمركي من 45000 ل.ل. الى 60000 ل.ل. وسوف يُرفع سعر صرف الدولار الجمركي من جديد في شهر أيار الجاري، لكي يتمّ توحيد مع سعر صرف منصّة "صيرفة" المعتمد من قبل مصرف لبنان. ولا بدّ من أن تكون الأولوية العاجلة للدولة لإقرار موازنة إصلاحية لعام 2023 على أساس سعر صرف موثّد.

قطاع الكهرباء تحت المجهر: تمّة إصلاحات عدّة لا بدّ منها لإعادة هيكلة القطاع بصورة مستدامة

منذ العام 2010، وُضعت خطط إصلاحية عدّة لقطاع الكهرباء، غير أن شيئاً منها لم يتحقّق على أرض الواقع. ومن الواضح أيضاً أن النهوض الاقتصادي المنشود رهن إعادة هيكلة قطاع الكهرباء، التي من شأنها أن تؤمّن إمداد البلاد بطاقة كهربائية رخيصة، نظيفة ومستدامة. يبقى أن الحكومة اتّخذت في نهاية العام 2022 تدابير إيجابية، وبوجه خاص زيادة التعرفة الى 27 سنتا/كيلواط ساعة. الى ذلك، أعلنت وزارة الطاقة والمياه عن فتح باب الترشح لأعضاء الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء في لبنان. وبالرغم من أهمية التدابير المذكورة آنفاً، فتمّة إصلاحات أخرى لا بدّ منها لإعادة هيكلة القطاع بصورة مستدامة. ويمكن توزيع هذه الإصلاحات على خمس مراحل من العمل السياسي: (1) تنفيذ إصلاحات في مجال الحوكمة والشفافية، (2) إعادة التوازن المالي الى مؤسسة كهرباء لبنان، (3) إعادة مهمّة الإمداد بالكهرباء الى مؤسسة كهرباء لبنان، (4) دعم الطاقات المتجدّدة في إطار من اللامركزية، و(5) إطلاق استثمارات في الشبكة والجيل الجديد في إطار نموذج من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

فهرس

1	الملخص
2	المقدمة
3	السمات الظروفية
3	القطاع الحقيقي
6	القطاع الخارجي
7	القطاع العام
9	القطاع المالي
12	الخلاصة

للمراسلة

قسم الدراسات والأبحاث

د. مروان بركات
(961-1) 977409
marwan.barakat@bankaudi.com.lb

سلمى سعد البابا
(961-1) 977346
salma.baba@bankaudi.com.lb

ميشال خوري سخا
(961-1) 977102
michele.sakha@bankaudi.com.lb

ستيفاني بو سليمان
(961-1) 952397
stephanie.bousleiman@bankaudi.com.lb

إلياس ميسي
(961-1) 959747
elias.missi@bankaudi.com.lb

بنك عوده

اتسمت الأشهر القليلة الأولى من العام 2023 بشغور رئاسي مستمر، واقتصر انعقاد جلسات حكومة تصريف الأعمال على البحث في الأمور الطارئة، وشبه جمود في العمل التشريعي ومراوحة في الإصلاحات الملحة المطلوبة للتوصل لاتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي. وقد ترجم هذا الواقع السياسي-الاقتصادي بضابية ماكرو-اقتصادية، وضغوطات نقدية جمة وتداعيات على صعيد سعر الصرف. فظل الإنفاق الأسري واهناً، رغم تحسنه بعض الشيء، كما يستدل من خلال ارتفاع الواردات. هذا وقد وصلت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى منخفض، في ظل إجماع المستثمرين عن اتخاذ قرارات استثمارية في هذه الأجواء الملبدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

هذا ويظهر تحليل الأداء الاقتصادي خلال الأشهر الأولى من العام الحالي أنّ مؤشرات القطاع الحقيقي عكست الأداء المتفاوت للاقتصاد عموماً. فمن بين المؤشرات التي سجّلت نمواً إيجابياً نذكر عدد السياح (+29.0%) وعدد المسافرين عبر مطار بيروت (+24.0%) وعدد رحلات الطيران القادمة والمغادرة (+19.9%). أما من ضمن المؤشرات التي سجلت انكماشاً خلال الفصل الأول من العام 2023، فنذكر الشيكات المتقاسة التي سجلت تقلصاً نسبته 22.4%، وحجم البضائع في المرفأ (-2.7%).

على صعيد القطاع الخارجي، ظهر فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 1175 مليون دولار خلال الفصل الأول من العام 2023، والذي أعقب عجزاً مقداره 3197 مليون دولار في العام 2022. ويعزى هذا الفائض إلى نمو الموجودات الخارجية الصافية لدى المصارف بقيمة 2005 مليون دولار في الفصل الأول من هذا العام، والذي ترافق مع تقلص في الموجودات الخارجية الصافية لدى مصرف لبنان بقيمة 830 مليون دولار.

على صعيد الوضع النقدي، يعزى تراجع احتياطات مصرف لبنان من النقد الأجنبي بقيمة 775 مليون دولار خلال الفصل الأول من العام إلى تدخل المركزي عبر منصة "صيرفة" في سياق تعميم مصرف لبنان رقم 161 الصادر في نهاية العام 2022. ويشهد مصرف لبنان حالياً صافي قيمة أصول سلبية وفق ميزانيته نصف الشهرية، ففي حين أن الحساب الرأسمالي للمصرف المركزي بلغ 700 مليون دولار، أدخل مصرف لبنان في باب الموجودات تعديلاً لفروقات التخمين بقيمة 35 مليار دولار وأصولاً أخرى بقيمة 11 مليار دولار، ما أدى إلى تسجيل صافي قيمة أصول سلبية بمقدار 45- مليار دولار، وذلك دون احتساب الخسائر المحتملة لتسليفات القطاع العام ومحفظة سندات اليوروبوندرز، بما يترتب خسائر إجمالية لمصرف لبنان بنحو 63 مليار دولار.

إلى ذلك، اتسمت الأشهر الأولى من العام 2023 بارتفاع لافيت في التضخم. إذ قفز مؤشر الأسعار الاستهلاكية بنسبة 366.3% سنوياً في آذار 2023، وفق مؤسسة البحوث والاستشارات. وقد كسر سعر صرف الدولار لأول مرة حاجز الـ 100000 ل.ل. وسط ضبابية المشهد السياسي والاقتصادي، وعمليات المضاربة، واستمرار اختلال التوازن بين حجم النقد المحلي وحجم النقد الأجنبي في السوق الموازية.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد تقلصت ودائع الزبائن من 168.4 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 97.6 مليار دولار في نهاية آذار 2023، أي بنسبة 42%. وارتفعت دورة الودائع من 73.4% في تشرين الأول 2019 إلى 96.4% في آذار 2023. وقد واصلت المصارف اللبنانية خفض رافعتها الاقتراضية منذ اندلاع الأزمة. إذ تراجعت محفظة التسليفات للقطاع الخاص من 54.2 مليار دولار إلى 10.0 مليار دولار، أي ما نسبته 81.5%. كما أظهرت المجاميع المصرفية تقلصاً في الأموال الخاصة للمصارف من 20.6 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 4.9 مليار دولار في نهاية آذار 2023، نتيجة الخسائر المصرفية الصافية خلال الفترة المغطاة. وتتأثر هذه الخسائر عن تكاليف القطع الباهظة، وارتفاع الأعباء التشغيلية العائدة إلى التضخم الملحوظ، إضافة إلى متطلبات رصد المؤونات التي تواجهها المصارف اللبنانية لجهة المخاطر السيادية ومخاطر القطاع الخاص بشكل عام.

وفي ما يخص أسواق الرساميل اللبنانية، واصلت سوق الأسهم مسلكها التصاعدي بعد سنتين متتاليتين من الارتفاعات الكبيرة في الأسعار. إذ قفز مؤشر الأسعار بنسبة 33.3% في الفصل الأول من العام 2023، بعد نمو نسبته 37.2% في العام 2022، بدفع من زيادات في أسعار أسهم "سوليدير". ويأتي ارتفاع الأسعار هذا العام في ظل زيادة سنوية في أحجام التداول بنسبة 138.8%، من 51 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2022 إلى 122 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2023. عليه، ارتفاع معدل دوران الأسهم (المحتسب على أساس قيمة التداول السنوي إلى الرسملة السوقية) من 2.0% إلى 2.5% خلال الفترة المغطاة.

في ما يلي تحليل مفصّل لتطورات القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاعين العام والمالي خلال الفصل الأول من العام 2023، في حين تتطرّق الملاحظات الختامية إلى تقييم قطاع الكهرباء في ظروفه الحالية وتحدياته.

بنك عوده

1- السّمات الظرفيّة

1-1- القطاع الاقتصادي الحقيقي

1-1-1 الزراعة والصناعة: القطاعان الأول والثاني تحت ضغط أزمة اقتصادية حادة وتدهور في سعر العملة

لا يزال قطاعا الزراعة والصناعة يزرعان تحت عبء أزمة اقتصادية حادة وهبوط شديد لسعر صرف الليرة اللبنانية إزاء الدولار الأميركي، وارتفاع الدولار الجمركي والتبعية القوية حيال الواردات.

وفي التفاصيل، أن الإنتاج الزراعي المحلي ما زال يعاني بصورة خاصة من ضعف النمو وسوء الإدارة. ذلك أن 55% فقط من المناطق اللبنانية الصالحة للزراعة مستغلّة حالياً، وحتى في المناطق المزروعة، يلاحظ أن نسبة عالية من المحاصيل الزراعية تتعرّض للهدر بسبب طرائق التخزين غير الملائمة، ما يُبقي البلاد في تبعيّة قوية حيال الواردات. على سبيل المثال، تشكّل الواردات 100% من الطلب على السكر والأرز والشاي والبنّ، فيما تغطّي الواردات 90% من الحاجات الى اللحوم، حسب مؤسسة فيتش سولوشن Fitch Solutions.

في موازاة ذلك، ظلّت المُدخلات الزراعية، التي هي مستوردة بوجه خاص كالبذور والأسمدة، تحت الضغط بسبب الهبوط المطرد لسعر العملة الوطنية في سوق الصرف الموازية. يُضاف الى ذلك أن الانهيار الشديد لسعر العملة، وتجاوز سعر الدولار في السوق السوداء 100000 ل.ل. في نهاية الفصل الأول من العام 2023، دفع المزارعين الى تفضيل تصدير منتجاتهم لقاء عملات صعبة على بيعها في السوق اللبنانية.

أما سوق التوزيع المحليّة، فهي ما زالت تعاني من غياب مراقبة الجودة من جانب الحكومة، ومن قلة تنظيم التسويق ومن منافسة الواردات الرخيصة الآتية من البلدان المجاورة. ولا بدّ من حلّ هذه المشكلات، باعتبار أن الزراعة يمكن أن تقدّم مساهمة كبيرة في تكوين وتنمية الناتج المحلي الإجمالي، بحسب فيتش سولوشن Fitch Solutions.

على صعيد القطاع الصناعي، يواجه الصناعيون مشكلات جمة. فمشاكل سلاسل الإمداد والإختناقات تولّد نقصاً في السلع الإستهلاكية، ينعكس على التضخم من ناحية العرض. وارتفاع الأسعار يدفع المصنّعين الى مواجهة نقص في المكونات الأساسية وتكاليف أعلى للمواد الأولية. وقد تفاقم هذا الوضع جرّاء ضعف بيئة الأعمال، ذلك أن لبنان يعاني من استئراء الفساد، ومن بقاء المعاملات والروتين الإداري، ومن عدم كفاية البنى التحتية ومن نقص في الخدمات الأساسية، بما فيها الكهرباء.

لا شكّ في أن لرفع الدولار الجمركي انعكاسات هامة على القطاعين الزراعي والصناعي. فالحكومة اللبنانية زادت سعر الدولار الجمركي ثلاثة أضعاف في الأول من آذار 2023، برفعه من 15000 ل.ل. الى 45000 ل.ل.، ثم عادت ورفعته أيضاً الى 60000 ل.ل. في الفترة الواقعة بين 18 و30 نيسان قبل أن توجّه مع سعر صرف منضّ " صيرفة " في أيار 2023.

وفي المستقبل، يتعيّن على لبنان السعي الى الحدّ من تبعيته حيال الواردات وإطلاق مبادرات رامية الى زيادة كفايته الذاتية. في هذا السياق، سيكون اجتذاب مستثمرين أجانب الى قطاعيّ الزراعة والصناعة الغذائية إحدى الوسائل الناجعة بلوغ هذه الكفاية الذاتية

1-1-2 البناء: تراجع أداء القطاع العقاري بسبب دلورة السوق

مع أن الأرقام العائدة للأشهر الأولى من العام 2023 لا تزال غير متوافرة، ففي وسعنا القول إن السوق العقاري في لبنان سجّل تراجعاً كبيراً في الطلب في العام 2022، بعدما أصبح بيع العقارات يتمّ بصورة حصرية بالدولار النقدي (فريش). ففي السنوات السابقة، كان بإمكان المشتريين أن يستخدموا الشيكات المصرفية بسعر الصرف المعتمد من قبل المصارف لتسديد ثمن عقاراتهم، غير أن ذلك توقّف عام 2022. ومع دلورة السوق، انخفض عدد الشراة المهتمّين بسبب ندرة الشراة بالدولار النقدي.

وقد انخفضت قيمة المبيعات العقارية عام 2022 بنسبة 7.6% بالمقارنة مع القيمة الإجمالية لهذه المبيعات في العام 2021. وبلغ عدد الصفقات العقارية المسجّلة 147038 صفقة عام 2022، أي بانخفاض نسبته 26.2% مقارنة مع العدد المسجّل عام 2021. وعليه، يكون متوسط قيمة الصفقة الواحدة عام 2022 قد بلغ 179542 دولاراً أميركياً، بارتفاع نسبته 27.1% مقارنة مع نظيره في العام 2021. توازياً، عرف عدد عمليات البيع عام 2022 تراجعاً بنسبة 27.3% بحيث بلغ 79990 عملية مقابل 110094 عملية في العام 2021.

بنك عوده

وكانت المناطق اللبنانية التي شهدت أكبر انخفاض في قيمة عمليات البيع هي المتن (85.3%) وكسروان (42.9%) وبعيدا (42.5%) ومحافظة الشمال الثانية (32.4%). وفي ما يخص توزع قيمة المبيعات العقارية، استأثرت بيروت بالحصة الأكبر منها عام 2022، وهي 39.4%، تلتها منطقة الجنوب (19.9%) ثم بعيدا (10.9%) فكسروان (8.2%) فالبقاع (5.9%) فالنبطية (4.3%) فالشمال الثانية (3.5%) فالشمال الأولى (2.8%) فالمتن (2.6%).

الى ذلك، بلغ مجموع الأمتار المسجلة لعمليات الإنشاءات الجديدة 3992620 عدّاداً في العام 2022، أي بانخفاض نسبته 4.0% مقارنة مع أرقام العام 2021. وتمثل الأمتار المسجلة خلال السنة للإنشاءات الجديدة 53.7% من إجمالي الأمتار المسجلة لجميع العمليات الحاصلة في العام 2022 مقابل 53.5% في العام 2021. ويبيّن توزع عدد الأمتار المسجلة على المحافظات عام 2022 أن محافظة جبل لبنان نالت الحصة الأكبر (35.5%) تلتها محافظة لبنان الجنوبي فمحافظة النبطية (30.1% و17.3% على التوالي)، حسب أرقام نقابة المهندسين في بيروت.

توازياً، بلغ مجموع العمليات المسجلة لإنشاءات جديدة 5100 عملية في العام 2022، ما ينطوي على انخفاض بنسبة 13.9% مقارنة مع أرقام العام 2021. وقد شكّلت العمليات المنقّدة خلال العام في مشاريع إنشائية جديدة 30.7% مجموع الأمتار المسجلة لكافة العمليات عام 2022 مقابل 35.6% في العام 2021.

وفي ما يخصّ تغبّر عدد العمليات المسجلة في كل محافظة، تجدر الإشارة الى أن جميع المحافظات شهدت تراجعاً على هذا الصعيد. إلا أن محافظات لبنان الشمالي ولبنان الجنوبي والنبطية عرفت أكبر انخفاض في عدد العمليات المسجلة لأعمال إنشائية جديدة، وتحديدًا بنسبة 35.3% و16.4% و13.6% على التوالي قياساً مع أرقام العام 2021. على النحو ذاته، شهدت محافظات بيروت وجبل لبنان والبقاع هي الأخرى انخفاضاً في عدد العمليات المسجلة لأعمال إنشائية جديدة، وذلك بنسبة 13.3% و11.2% و8.9% على التوالي مقارنة مع أرقام 2021.

في سياق التراجع المتواصل لسعر صرف العملة المحليّة ودولة معظم عمليات السوق اللبنانية، ارتفعت أسعار المساكن. ففي آذار 2023، سجّل مؤشر السكن تضخماً في أسعاره بنسبة 1510.2% مقارنة مع أسعار آذار 2022. وكان من شأن ارتفاع الأسعار هذا أن لا يشجّع المستهلكين على شراء عقارات، لأن تكاليف الصيانة والطاقة والإمداد بالمياه تُضاف الى ثمن الشراء المرتفع أصلاً.

أما العرض في سوق المباني السكنية فلا يزال ضئيلاً، لا سيّما مع توقّف عدد من مشاريع البناء عقب اندلاع الأزمة عام 2019. وإزاء الارتفاع الكبير لتكاليف البناء، انخفضت القدرة الشرائية للمطورين والمشتريين على السواء. في هذا السياق، ارتفعت كمّيّات الإسمنت المسلّمة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2022 بنسبة 7.7% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2021 بحيث بلغت 1950 ألف طن. ومع أن هذا الرقم أقلّ من نظيره المسجّل قبل الأزمة، إلا أنه يشكل أول زيادة محقّقة بعد المنحى التراجعي الملاحظ منذ بداية العام 2019.

وتجدر الإشارة الى أن حركة العرض في السوق آخذة في الازدياد الخفيف، لأن بعض المقاولين العقاريين يواصلون أشغالهم الإنشائية التزاماً بعقود بيع الشقق التي أبرموها قبل اندلاع الأزمة.

أما محفظة القروض بالعملة الأجنبية لدى المصارف اللبنانية فشهدت انخفاضاً كبيراً منذ بداية الأزمة الاقتصادية

تطور مؤشرات قطاع البناء



البناء

التغيّر	2022		2021			
	فصل 4 / 2022 / 2021	فصل 4	فصل 4	فصل 4		
-7.6%	3.7%	14,362	5,190	15,550	5,005	قيمة المبيعات العقارية (بملايين الدولارات)
-27.3%	-39.0%	79,990	23,490	110,094	38,514	عدد عمليات البيع العقارية
-43.4%	-46.6%	830	249	1,467	466	منها عمليات البيع للأجانب
27.1%	70.0%	180	221	141	130	القيمة الوسيطة للعمليات (بالآلاف الدولارات)
32.6%	38.1%	1,045	390	788	283	الضرائب العقارية (بملايين الدولارات)

بنك عوده

في تشرين الأول 2019. فقد تراجع مجموع القروض المصرفية بالعملات الأجنبية بنسبة %76.3 ليبلغ 9.0 مليار دولار أميركي في نهاية آذار 2023 مقابل 38.1 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019. ويعود ذلك الى أن المقترضين يسدّدون ديونهم بالدولار المحلي، بمن فيهم الملاكين العقاريين. لذا، فإن معظم باعة العقارات في لبنان يسعون أكثر فأكثر الى بيع مخزونهم المتبقّي بالدولار الأميركي النقدي. وهذا الواقع، إضافة الى ندرة الشراة المهتمّين والمستعدّين للدفع بالدولار النقدي، أحدثت تفاوتاً بين العرض والطلب في السوق العقاري، ما انعكس سلباً على منحى الأسعار بحيث انخفضت أسعار العقارات بالدولار النقدي بنحو %50 في المتوسط منذ بداية الأزمة في العام 2019.

1-1-3- التجارة والخدمات: تفاوت أداء مكوّنات القطاع الثالث في الفصل الأول من العام 2023

في الأشهر الأولى من العام 2023، سجّلت مكوّنات القطاع الثالث أداءً متفاوتاً، وذلك في سياق انتعاش النشاط نسبياً في البلاد وازدياد الحركة السياحية. فأرقام مطار بيروت الدولي شهدت تحوّراً إيجابياً بينما سجّلت حركة مرفأ بيروت تحوّراً سلبياً في الفترة المذكورة. كما أظهرت السياحة أداءً متبايناً في خلال الفصل الأول من السنة، مع انخفاض نسبة الإشغال وإيراد الغرفة الواحدة في فنادق لبنان من فئة 4 و5 نجوم مقابل ازدياد نشاط مطار بيروت الدولي.

على صعيد حركة المطار، تدلّ أرقام مطار رفيق الحريري الدولي أن عدد الرحلات الجوية ازداد بنسبة %20 ليصل الى 12307 رحلات في الفصل الأول من العام 2023 مقابل 10261 رحلة في الفترة ذاتها من العام الذي سبق. كذلك، ارتفع عدد المسافرين القادمين والمغادرين بنسبة %24.0 ليصل الى 1360851 مسافراً في الفصل الأول من العام 2023 مقابل 1097526 مسافراً في الفصل الأول من العام 2022. وهذا أفضل رقم مسجّل في المطار منذ الفصل الأول من العام 2019. وهو يعود بصورة خاصة الى موسم سيّاحي ناجح في الشتاء جزّاء مبادرات وزارة السياحة الهادفة الى زيادة التدفقات السياحية الى البلاد عبر حملات عدّة.

وبحسب تقديرات دائرة الإحصاء في وزارة السياحة، وبالتعاون مع فعاليّات القطاع الخاص والنقابات العاملة في الميدان السيّاحي، فقد أدخل الوافدون والسيّاح الى لبنان كتلة نقدية صافية بقيمة 6.4 مليارات دولار في العام 2022، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم. لقد تمّ ذلك في إطار إحياء فعاليّات سيّاحية شتّى وإعادة تشغيل منشآت عدّة.

غير أن مدير اتحاد النقابات السياحية والمجلس الوطني للسياحة أعلن أن أداء القطاع السيّاحي خلال موسم عيديّ الفصح والفطر كان دون التوقّعات في ما يخصّ النشاط الفندقية. أما أهم العوامل الكامنة وراء هذه النتائج التي جاءت دون المرتجى، فهو قلة عدد الزوّار المصريّين والعراقيّين الوافدين الى البلاد، إضافة الى أن المغتربين جاءوا لتفقد منازلهم وأن تنقلاتهم تركّزت بخاصة على السياحة المحليّة في عطلات نهاية الأسبوع. في المقابل، من المنتظر أن تفوق أرقام موسم صيف 2023 أرقام صيف 2022، حسب توقّعات مدير اتحاد النقابات السياحية والمجلس الوطني للسياحة.

أما القطاع الفندقية، فقد سجّل نتائج سلبية في الشهرين الأولين من العام 2023 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2022. بحسب التحقيق الذي أجرته مؤسّسة إرنست إند يونغ حول "القطاع الفندقية في الشرق الأوسط" لشهر شباط 2023.

ذلك أن نسب الإشغال في فنادق بيروت من فئتي 4 و5 نجوم بلغت %36.2 في الشهرين الأولين من العام 2023، وهذا الرقم ينطوي على انخفاض بمقدار 2.8 نقطة مئوية بالمقارنة مع الشهرين الأولين من العام 2022. كذلك، سجّل متوسط سعر الغرفة الواحدة انخفاضاً كبيراً بلغت نسبته %40.0 ليبلغ 41 دولاراً أميركياً في الشهرين الأولين من العام 2023 مقابل 69 دولاراً في الفترة ذاتها من العام 2022. وهذا ما حفّض مردود الغرفة المتوافرة بنسبة %44.3 في

التجارة والخدمات

التغيّر	فصل 1		2022		
	2023	2022	2022	فصل 4	
فصل 1 / فصل 1					
-1.1%	182	184	1,193	316	عدد البواخر في المرفأ*
-3.4%	81	84	572	141	عدد الحاويات في المرفأ (بالآلاف)*
-2.7%	796	818	5,069	1,226	البضائع في المرفأ (بالآلاف الأطنان)*
19.9%	12,307	10,261	52,495	12,907	عدد الطائرات في المطار
24.0%	1,361	1,098	6,330	1,509	عدد المسافرين في المطار (باستثناء المسافرين العابرين، بالآلاف)
-22.4%	6,619	8,526	37,434	12,395	قيمة الشيكات المتقاضيّة (بملايين الدولارات)

*الشهران الأولان من العام 2022 و2023

بنك عوده

الفترة المذكورة من العام 2023 بحيث بلغ هذا المردود 15 دولاراً/الغرفة المتوافرة في الشهرين الأولين من العام 2023 مقابل 27 دولاراً/الغرفة المتوافرة في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وتجدر الإشارة الى أن العوامل الأكثر تأثيراً على السياحة هي الأمن، الإستقرار، النفاذ المالي والثقافة. وقد أصبح لبنان بلداً سياحياً ميسور التكلفة بالنسبة الى الأجانب نتيجة هبوط سعر العملة، غير أن هذا الوضع تأثر قليلاً بدولرة السوق ويرفع قيمة الدولار الجمركي. الى ذلك، يشتهر لبنان بثقافته المضيافة والمرحبة بالأجانب، ما يترك أثراً إيجابياً على نتائج القطاع السياحي. أما من ناحية السيّات، فإن لبنان اليوم يعاني مأزقاً سياسياً، ترافقه أحياناً حوادث أمنية تؤثر على الوضع الداخلي في البلاد. ومن شأن هذه العوامل أن تنعكس سلباً على تدفّقات الوافدين الأجانب، فتحدث تأثيراً بسيطاً أو شبه معدوم على مجيء المغتربين الى لبنان.

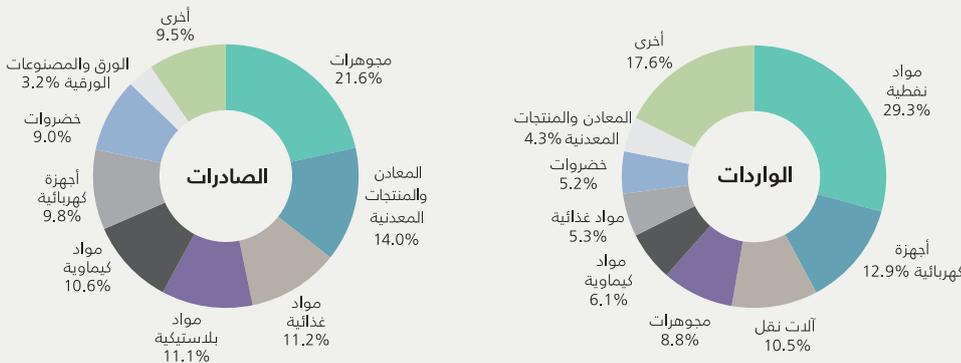
على صعيد حركة مرفأ بيروت، تُظهر آخر الإحصاءات المتوافرة تراجعاً بسيطاً لا تتعدّى نسبته 1.1% في عدد البواخر الراسية في المرفأ، والذي بلغ 182 باخرة في الشهرين الأولين من العام 2023، مقابل 184 باخرة في الفترة ذاتها من العام 2022. كذلك، سجّلت حركة الشحن في مرفأ بيروت تراجعاً هامشياً نسبته 2.7% في الشهرين الأولين من العام 2023 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2022 بحيث بلغ حجم البضائع المشحونة والمفرغة فيه 796 ألف طن. في موازاة ذلك، سجّلت حركة الشحن الجوي في مطار بيروت الدولي انخفاضاً بنسبة 1.4% في الفصل الأول من العام 2023، إذ بلغ حجم البضائع المشحونة عبره 13.0 ألف طن مقابل 13.2 ألف طن في الفصل الأول من العام 2022، علماً أن هذا المنحى السلبي لحركة الشحن عبر المطار جاء عقب تباطؤ امتدّ طوال العام 2022.

أخيراً، على صعيد الإنفاق المحلي، فإن القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية زادت بنسبة كبيرة قدرها 78.5% في الفصل الأول من العام 2023 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2022. أما إجمالي قيمة الشيكات المحتررة بالدولار الأميركي فسجّلت تراجعاً قوياً بلغت نسبته 48.1% في الفصل الأول من العام 2023 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. هذا مع العلم أنه منذ الأول من شباط 2023، تعيّر سعر صرف الليرة اللبنانية من 1507.5 ل.ل./الدولار الواحد الى 15.000 ل.ل./الدولار. وكان من شأن هذا التغيير أن يؤثّر على التقييم الإجمالي للشيكات المتقاصة، لأن الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية يجب أن تحوّل الى دولار أميركي لدى إجراء هذا التقييم الإجمالي. وفي هذا السياق، يكون إجمالي قيمة الشيكات المتقاصة، والذي يشكل مؤشراً على الإنفاق الاستهلاكي والإستثماري في الاقتصاد اللبناني، قد بلغ 6619 مليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2023 مقابل 8526 مليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي، أي بانخفاض نسبته 22.4%.

2-1- القطاع الخارجي: فائض في ميزان المدفوعات هذه السنة

على صعيد القطاع الخارجي، سجّلت ميزان المدفوعات فائضاً قدره 1175 مليون دولار أميركي في الفصل الأول من العام 2023، بعد عجز بقيمة 3197 مليون دولار في العام 2022 بكامله. وقد نتج فائض ميزان المدفوعات في الفصل الأول

توزع الواردات والصادرات (2022)



بنك عوده

من العام الحالي عن نمو الموجودات الخارجية الصافية للمصارف بقيمة 2005 مليون دولار، مقابل انخفاض الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان بقيمة 830 مليون دولار.

ومع أن احصاءات التجارة الخارجية للأشهر الأولى من العام 2023 لم تتوافر بعد، فقد شهد العام 2022 نمواً لافتاً في الواردات بلغت نسبته 20% فيما تراجعت الصادرات بنسبة 10%، ما زاد العجز التجاري بشكل ملحوظ عقب تقلصه النسبي في السنتين السابقتين. والنمو الملحوظ للواردات (20%) جاء جزئياً نتيجة التضخم المستورد العائد للضغوط الدولية على الأسعار، لكنه مرتبط أيضاً بازدياد طفيف للطلب المحلي على السلع والخدمات.

ولدى معاينة توزع الواردات حسب بلدان المنشأ في العام 2022، يتبين أن الصين قد استأثرت بحصة الأسد بنيلها 14.0% من مجموع الواردات اللبنانية، تلتها تركيا في المرتبة الثانية (12.7%) ثم اليونان (9.6%) وإيطاليا (5.6%) فالولايات المتحدة الأمريكية (5.1%) فالإمارات العربية المتحدة (3.6%) وألمانيا (3.5%).

أما توزع الواردات حسب أنواع السلع والمنتجات في العام 2022، فيبين أن المنتجات المنجمية شكّلت القسم الأكبر من الواردات، إذ بلغت حصتها 29.3% من مجموع الواردات. تلتها في المرتبة الثانية المعدّات والمنتجات الكهربائية (12.9%) ثم السيارات والمركبات (10.5%) ثم المجوهرات (8.8%) فالمنتجات الكيماوية (6.1%) فالسلع الغذائية (5.3%) والمنتجات النباتية (5.2%).

في المقابل، تُظهر معاينة توزع الصادرات حسب أهم بلدان المقصد في العام 2022 أن الإمارات العربية المتحدة استوردت القسم الأكبر من المنتجات اللبنانية باستقطابها 21.4% من مجموع صادراتنا. وحلت سورية في المرتبة الثانية بين المستوردين (10.2%) تلتها مصر (4.8%) ثم العراق (4.6%) فسويسرا (4.5%) فقطر (4.2%) وتركيا (3.7%).

ويبين توزع الصادرات حسب أنواع السلع والمنتجات في العام 2022 أن الصادرات من المجوهرات شكّلت القسم الأكبر ببلوغ حصتها 21.6% من مجموع الصادرات اللبنانية، تلتها في المرتبة الثانية الصادرات من المعادن والمنتجات المعدنية (14.0%) ثم السلع الغذائية (11.2%) فالمنتجات البلاستيكية (11.1%) فالمنتجات الكيماوية (10.6%) فالمعدّات والمنتجات الكهربائية (9.8%) والمنتجات النباتية (9.0%).

3-1- القطاع العام

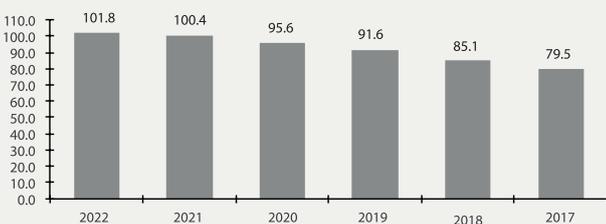
الألوية لإقرار موازنة لعام 2023 على أساس سعر صرف سوقي موحّد

على صعيد المالية العامة، فقد دفع تداعي إيرادات الموازنة الى تخفيضات هائلة وغير منتظمة في الإنفاق العام الى أدنى المستويات. علماً أن الحكومة تعتمد على التمويل من البنك المركزي، ومراكمة المتأخّرات وبعض المساعدات من المانحين لدعم عجز الموازنة في حدود تزيد قليلاً عن 5% من إجمالي الناتج المحلي. وكان من الممكن أن يتجاوز العجز هذا المستوى لو تمّ إدراج العمليات شبه المالية العامة التي يواصل مصرف لبنان تنفيذها، مثل توفير النقد الأجنبي بأسعار مدعومة.

وفي هذا السياق، أقرّ مجلس الوزراء مؤخراً زيادة إضافية لرواتب موظفي القطاع العام، كما رفع أيضاً قيمة الحد الأدنى للأجور من أجل التعويض عن هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية. وفي التفاصيل، أن الحكومة أقرّت زيادة بقيمة 4 رواتب

المديونية العامة

بمليارات الدولارات



■ الدين العام

ملخص الأداء المالي (آخر الأرقام المتوفرة)

	2020 / 2021	2021	2020	مليون ل.ل.
إجمالي الإيرادات العامة	32.1%	20,262,795	15,341,876	
إجمالي النفقات العامة	-7.0%	18,065,962	19,425,187	
إجمالي العجز / الفائض النقدي	-	2,196,833	-4,083,311	
من إجمالي النفقات %	33.2%	12.2%	-21.0%	
إجمالي العجز / الفائض الأولي	-	5,009,435	-977,129	
من إجمالي النفقات %	32.8%	27.7%	-5.0%	

المصدر: وزارة المال

بنك عوده

شهرية إضافة إلى الزيادتين السابقتين اللتين منحتهما في أيلول الماضي. وهذا يعني أن موظفي القطاع العام سوف يقبضون ما يساوي راتب 7 أشهر ابتداءً من حزيران 2023. كما أقرت زيادة تعويض بدل النقل الذي تحدّد بمبلغ 450000 ل.ل. لكل يوم عمل؛ شرط أن يحضر موظفو القطاع العام إلى أماكن عملهم 14 يوماً على الأقل في الشهر كي يستفيدوا من زيادة بدل النقل، على ألا يزيد حضورهم عن 18 يوماً في الشهر، وذلك للحدّ من تكاليف تعويض النقل المترتبة على الدولة. من جهة أخرى، سوف يقبض متقاعدو القطاع العام رواتب ثلاثة أشهر إضافية بحيث باتوا يستفيدون، علاوة على الزيادة المقررة في أيلول 2022، من رواتب ستة أشهر شهرياً.

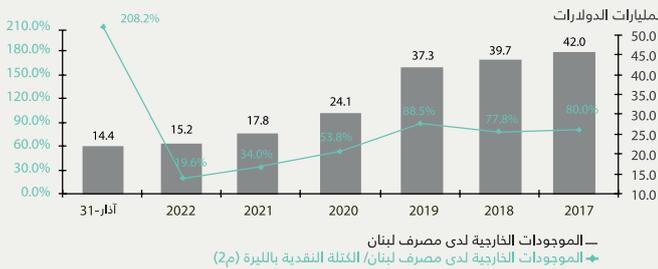
وتوازيًا، قرّرت الحكومة رفع سعر صرف الدولار الجمركي من 45000 ل.ل. إلى 60000 ل.ل. كما أن سعر صرف الدولار الجمركي المطبّق على استيراد السيارات الجديدة والمستعملة، والذي أبقى على 8000 ل.ل. سابقاً، رُفِع بدوره إلى 15.000 ل.ل. وسوف يُرفع سعر صرف الدولار الجمركي من جديد في شهر أيار الجاري، لكي يتمّ توحيد مع سعر صرف منصّة "صيرفة" المعتمد من قبل مصرف لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة جاءت بعد زيادتين سابقتين، الأولى تمّت في بداية شهر شباط مع إعادة ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي على سعر 15.000 ل.ل.، ما أدّى إلى رفع الدولار الجمركي إلى المستوى ذاته. والثانية تمّت في نهاية شهر شباط حيث جرت مضاعفة الدولار الجمركي ثلاث مرّات ليصل إلى 45000 ل.ل. ورفع سعر الدولار الجمركي على السيارات المستوردة إلى 8000 ل.ل..

في البيان الختامي لمهمّة بعثة المشاورات التي أوّدها صندوق النقد الدولي إلى لبنان بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيسه، يوصي الصندوق باعتماد استراتيجية مالية متوسطة الأجل لإستعادة القدرة على إبقاء الدين في حدود مستدامة وخلق الحيز اللازم لزيادة الإنفاق الإجمالي والإجمالي. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى إقرار موازنة لعام 2023 تستخدم سعر صرف السوق الموحد للأغراض الجمركية والضريبية، وتحقق التوازن بين ضرائب معينة ومعدل التضخم، وتقطع الشوط الأول نحو إصلاح الإدارة العامة. كما ينبغي أن توفر هذه الموازنة أيضاً التمويل اللازم للإنفاق ذي الأولوية على البنود الإجتماعية الأساسية والبدء بإصلاحات القطاع العام الحيوية التي ستؤدّي، مع مرور الوقت، إلى رفع مستوى الكفاءة. وفي السنوات التالية، سوف يتطلّب تعزيز الموارد العامة تنفيذ إصلاحات تعبئة الإيرادات التي تركز على توسيع الوعاء الضريبي وسدّ الثغرات القائمة وتحسين الإمتثال الضريبي لمختلف فئات المكلفين من خلال تقوية الإدارة الضريبية وتحديثها. وتشكّل جهود تعبئة الإيرادات عاملاً حيوياً لدعم الزيادة التدريجية في الإنفاق ذي الأولوية على البنود الإجتماعية والإقتصادية للوصول إلى مستويات أكثر ملاءمة. وينبغي دعم الإستراتيجية المالية الكليّة بإصلاحات لوضع حدّ لخسائر المؤسسات المملوكة من الدولة والتدرّج في إلغاء التحويلات من الموازنة، لا سيّما إلى قطاع الطاقة، وتحسين الإدارة العامة والمضي قدماً في تنفيذ إصلاحات نظام التقاعد المستدامة. وسوف يشكّل الضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة عاملاً جوهرياً لتكملة عملية إعادة هيكلة الديون الضرورية التي ينبغي أن تهدف إلى خفض الدين العام إلى مستويات يمكن الإستمرار في تحمّلها على المدى المتوسط.

كذلك، يوصي صندوق النقد بتقوية إطار الإدارة العامة لضمان سلامة الإشراف على الموارد العامة وتعزيز الإنضباط المالي وزيادة شفافية عملية إعداد الموازنة. ويعتبر أن من شأن سنّ قانون محدّد للإدارة المالية العامة أن يوفّر استراتيجية شاملة للإصلاحات التي يُتّرى أن تنطوي على تعزيز الضوابط الداخلية والخارجية، وصياغة إطار متوسط الأجل للمالية العامة، وتقييد استخدام سلف الخزينة العامة، وإنشاء حساب الخزينة الموحد المندمج بالكامل.

أخيراً، يوصي صندوق النقد الدولي بإصلاح المؤسسات المملوكة من الدولة لضمان الحوكمة والشفافية والسلامة المالية والتشغيلية، وتحسين توفير الخدمات واحتواء المخاطر على المالية العامة. وتتمثّل الخطوة الأولى في إعداد قائمة شاملة بالمؤسسات المملوكة من الدولة واستكمال ونشر عمليات تدقيق الحسابات المالية لكبرى هذه المؤسسات، يليها وضع

مؤشرات سوق القطع



الوضع النقدي

التغيّر	الفصل الأول 2023	الفصل الأول 2022		
			التدفقات بمليارين الدولارات	
	2,619	1,156	-1,464	الموجودات الخارجية الصافية (باستثناء الذهب)
	-13,783	-15,979	-2,196	الديون الصافية على القطاع العام (باستثناء فروقات القطع)
	-8,762	-10,440	-1,679	الديون على القطاع الخاص
	-19,926	-25,264	-5,338	الاستعمالات = الموارد
	-64,941	-71,822	-6,881	النقد (م)
	45,015	46,558	1,543	فروقات القطع وأبواب أخرى

بنك عوده

استراتيجية لموجبات الملكية ترسخ الأهداف الإستراتيجية، وتحديد مبادئ الإشراف على المؤسسات المملوكة من الدولة وإدارتها. علاوة على ذلك، سيكون من الضروري- حسب التوصيات- معالجة المشكلات المزمنة في قطاع الكهرباء من خلال التنفيذ العاجل لإصلاحات هذا القطاع التي أقرها مجلس الوزراء بالفعل في آذار 2022.

4-1- القطاع المالي

1-4-1 الوضع النقدي: هبوط سعر الليرة اللبنانية في ظلّ فراغ مؤسّساتي متعدّد المستويات وبطء شديد في تنفيذ الإصلاحات

شهد الفصل الأول من العام 2023 خفضاً تاريخياً لسعر صرف الليرة اللبنانية الى 15000 ل.ل./الدولار الأمريكي، وهبوط سعر صرف الليرة إزاء الدولار الأمريكي في السوق السوداء، واستنفاداً متواصلًا لإحتياطيات القطع الأجنبي، وتقلّصاً كبيراً لحجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان على خلفيّة الضخّ الكثيف للدولار من قبل البنك المركزي عبر منصّة "صيرفة".

وبالتفصيل، واصل سعر الليرة اللبنانية مساره التراجعي إزاء الدولار الأمريكي في سوق الصرف السوداء خلال الفصل الأول من العام 2023 حيث كسر حاجز الـ 140000 ل.ل./الدولار الواحد في نهاية شباط 2023، قبل أن يتحصّن نسبياً الى 107500 ل.ل./الدولار في نهاية آذار ويستقرّ على 97000 ل.ل. خلال شهر نيسان 2023 في ظلّ تدخّل مصرف لبنان شارياً الدولار الأمريكي النقدي من الأفراد والمؤسّسات عبر منصّة "صيرفة". هذا مع العلم أنّ سعر صرف الدولار/الليرة اللبنانية كان قد بلغ 43300 ل.ل. في نهاية العام 2022.

لقد حصل الإنهيار الحادّ لسعر الليرة اللبنانية إزاء العملة الخضراء في الفصل الأول من السنة الجارية في ظلّ فراغ مؤسّساتي متمايد، وتلّذّ متزايد للأجواء السياسية الداخلية، وتهاون في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، ما عزّز الشكوك حيال قدرة لبنان على الحصول على الدعم المالي الدولي الذي هو بأمرّ الحاجة اليه، إضافةً الى تراجع احتياطيات القطع الأجنبي. ففي الواقع، تقلّصت الموجودات الخارجية لمصرف لبنان بقيمة 775 مليون دولار أمريكي في الفصل الأول من العام 2023، ما خفّض احتياطيات القطع السائلة لديه الى حوالي 9.6 مليارات دولار في نهاية شهر آذار 2023. ويعود هذا التقلّص بوجه خاص الى ضخّ دولارات من المصرف المركزي عبر منصّة "صيرفة" والتي تنقيدها كامل للعجز لحساب مصرف لبنان.

وعلى خلفيّة التدخّل المكثّف لمصرف لبنان عبر منصّة "صيرفة"، انخفض حجم "النقد المتداول خارج مصرف لبنان" بقيمة 15.3 ترليون ليرة لبنانية خلال الفصل الأول من العام 2023 ليبلغ 64.9 ترليون ليرة في نهاية آذار الماضي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة الى أن الترابط بين سعر الصرف في السوق السوداء وحجم النقد المتداول كان ضعيفاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، كما يبيّن "مُعامل التحديد" الذي بلغ 15% بين هذين المتغيّرين.

وإزاء التداعي السريع لسعر العملة الوطنية في السوق السوداء، رفع مصرف لبنان سعر "صيرفة" 18 مرة خلال الفصل الأول من العام 2023، بحيث ارتفع هذا السعر من 38000 ل.ل./الدولار في نهاية العام 2022 الى 90000 ل.ل. في نهاية آذار 2023. وهذا ما أدى إلى اتّساع الفارق بين سعر "صيرفة" وسعر السوق السوداء ليصل الى حوالي 17500 ل.ل. في نهاية آذار 2023 مقابل 5300 ل.ل. في نهاية العام 2022.

النشاط المصرفي

الفصل الأول 2023	الفصل الأول 2022	2022	2021	بملايين الدولارات
-53,911	-2,127	-5,767	-13,219	تغيّر الموجودات المصرفية
-	-1.2%	-3.3%	-7.0%	نسبة التغيّر
-28,092	-1,368	-3,751	-9,671	تغيّر ودائع الزبائن
-26,606	661	3,451	-671	منها وداّع بالليرة اللبنانية
-1,486	-2,028	-7,203	-9,000	منها وداّع بالعملات الأجنبية
-	-1.1%	-2.9%	-7.0%	نسبة التغيّر في وداّع الزبائن
-10,052	-1,753	-7,664	-8,453	تغيّر التسليفات
-8,933	-545	-2,237	-2,490	منها تسليفات بالليرة اللبنانية
-1,119	-1,208	-5,427	-5,963	منها تسليفات بالعملات الأجنبية
-	-6.3%	-27.7%	-23.4%	نسبة التغيّر في التسليفات

بنك عوده

في المقابل، وإزاء استحقاقات إجمالية بقيمة 3209 مليار ليرة لبنانية، بلغت الإكتمالات الإجمالية للنظام المالي بسندات الخزينة بالليرة 3027 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2023، وقد مُنحت بكاملها للمصرف المركزي، ما أدى إلى عزز إسمي بقيمة 182 مليار ليرة لبنانية. ونظراً لتدخل مصرف لبنان المتواصل في السوق الأولية لسندات الخزينة، فقد سجّلت محفظة سندات الخزينة المملوكة من هذا الأخير نمواً بقيمة 7190 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2023 لتبلغ زهاء 67825 مليار ليرة في نهاية آذار 2023.

وفي ما يخصّ المحفظة الإجمالية لشهادات الإيداع بالليرة، فقد تقلصت بمقدار 4601 مليار ليرة خلال الفصل الأول من العام 2023 لتبلغ زهاء 38546 مليار ليرة في نهاية آذار 2023. وقد جاء هذا الانخفاض البسيط عقب استقرار في العام 2022.

وفي المرحلة القادمة، يمكن القول أنّ تصحيح الأوضاع النقدية يبقى رهن تطبيق رزمة الإصلاحات، بما فيها توحيد أسعار الصرف، ما يمكن أن يساهم في استعادة الثقة وإعادة بناء المصادقية.

1-4-2- النشاط المصرفي: انخفاض الودائع بالنقد الأجنبي بقيمة 30 مليار دولار والودائع بالليرة بقيمة 15 ترليون ل.ل. منذ بداية الأزمة

إن تحليل وضعيّة القطاع المصرفي التراكمية منذ بداية الأزمة المالية في لبنان، أي بين تشرين الأول 2019 و آذار 2023، يُظهر الإجهادات التالية:

- انخفاض تراكمي لمجموع الودائع بقيمة 70.7 مليار دولار أميركي نتيجة عمليات سحب وسداد قروض بشكل ملحوظ: فقد تراجعت ودائع الزبائن من 168.4 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 97.6 مليار دولار في نهاية آذار 2023، أي بما يعادل 42%. في هذا السياق، انخفضت ودائع المقيمين بقيمة 56.7 مليار دولار أميركي فيما انخفضت ودائع غير المقيمين بقيمة 14.0 مليار دولار. وتراجعت الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة 29.5 مليار دولار في الفترة المذكورة لتبلغ 94.1 مليار دولار بينما تراجعت الودائع بالليرة بقيمة 15.0 ترليون ل.ل. لتبلغ 52.4 ترليون ل.ل. في نهاية آذار 2023. ومن جرّاء ذلك، ارتفعت نسبة دولة الودائع من 73.4% في تشرين الأول 2019 إلى 96.4% في آذار 2023.

- انخفاض تراكمي لمجموع التسليفات بقيمة 44.2 مليار دولار أميركي في إطار الجهود المبدولة لتقليص مديونيّة المصارف: فالمصارف اللبنانية قلّصت مديونيّتها إلى حدّ كبير منذ بداية الأزمة بحيث انخفضت محفظة تسليفاتها من 54.2 مليار دولار إلى 10.0 مليار دولار، أي بما يعادل 81.5%. ويشكّل سداد القروض 62% من تقلّص الودائع في السنوات الثلاث المنصرمة. وقد تراجعت التسليفات بالنقد الأجنبي بقيمة 29.1 مليار دولار بينما تراجعت التسليفات بالليرة اللبنانية بما يعادل 9.8 ترليون ل.ل. في الفترة ذاتها. ومن جرّاء ذلك، ارتفعت نسبة دولة التسليفات من 70.4% في تشرين الأول 2019 إلى 90.5% في آذار 2023.

- انخفاض تراكمي لمعدل الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية بمقدار 840 نقطة أساس ولمعدل الفوائد على الودائع بالدولار بمقدار 654 نقطة أساس: فالمعدل الوسطي للفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية تراجع من 9.03% في نهاية تشرين الأول 2019 إلى 0.63% في نهاية آذار 2023، بينما انخفض المعدل الوسطي على الفوائد بالدولار من 6.61%

أداء الأسواق المالية

أسعار اليوروبوند السيادية الطويلة الأجل

سنت للدولار الواحد



القطاع المالي غير المصرفي

آذار 2023 2022 2021 2020 2019 2018 2017

بورصة بيروت

الرسملة البورصية (بملايين الدولارات)	19,433	14,578	10,625	7,176	7,540	9,117	10,578
إجمالي حجم العمليات (بملايين الدولارات)	122	440	354	233	197	376	608
حجم العمليات السنوية/الرسملة البورصية	2.5%	3.0%	3.3%	3.2%	2.6%	4.1%	5.8%
مؤشر الأسعار	172.0	129.0	94.0	63.5	69.7	83.9	98.2
التغيّر في مؤشر الأسعار	33.3%	37.2%	48.1%	-8.9%	-16.9%	-14.6%	-8.1%

سندات اليوروبوند اللبنانية

الحجم الإجمالي (بملايين الدولارات)	31,314	31,314	31,314	31,314	28,314	30,964	26,123
متوسط المردود	-	-	-	57.0%	30.0%	10.0%	6.5%
متوسط الأجل (عدد السنوات)	5.2	5.3	6.2	7.1	7.5	7.8	6.7
تغيّر هامش مفاوضة المخاطر الائتمانية من فئة خمس سنوات (نقاط أساس)	-	-	-	-	1649	229	42

بنك عوده

الى 0.07% في الفترة ذاتها. وبلغ الفارق بين معدل الفائدة على الودائع بالدولار ومعدل ليور ثلاثة أشهر حوالى 5.12% - في آذار 2023 مقابل 4.71%+ في تشرين الأول 2019.

- انخفاض تراكمي لسيولة المصارف بالنقد الأجنبي في الخارج بقيمة 4.3 مليار دولار. فقد تراجعت ديون المصارف اللبنانية على القطاع المالي غير المقيم من 8.4 مليار دولار أميركي في نهاية تشرين الأول 2019 الى 4.1 مليار دولار في نهاية آذار 2023. ونتج ذلك عن الإستخدام الكبير للسيولة الأجنبية من قبل المصارف اللبنانية لتلبية سحبوات الزبائن النقدية في بداية الأزمة، ولاحقاً عقب صدور تعميم مصرف لبنان رقم 158.

- انخفاض تراكمي لمحفظه سندات اليوروبونديز لدى المصارف بقيمة 12.0 مليار دولار أميركي جزاء عمليات البيع المحليّة الصافية وعمليات رصد المؤنات. فقد بلغت محفظة سندات اليوروبونديز المملوكة من المصارف اللبنانية 2.8 مليار دولار أميركي في نهاية آذار 2023 مقابل 14.8 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019. ونتج هذا الإنخفاض عن عمليات بيع صافية لسندات اليوروبونديز بخسارة من قبل المصارف، لا سيّما خلال الأشهر الأولى للأزمة، إضافة الى عمليات رصد كبيرة للمؤنات فرضتها السلطات النقدية على محافظ سندات اليوروبونديز.

- انخفاض تراكمي للأموال الخاصة بقيمة 15.7 مليار دولار أميركي، وذلك بسبب الخسائر الصافية التي تكبّدتها المصارف. فالأموال الخاصة للمصارف تقلصت من 20.6 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2019 الى 4.9 مليار دولار في نهاية آذار 2023، بسبب الخسائر الصافية للمصارف إبان هذه الفترة. وتعود الخسائر التي لحقت بالمصارف اللبنانية الى تكاليف الصرف الباهظة، والى مفاعيل الزيادات الأجرية وازدياد الأعباء التشغيلية العائدة الى ارتفاع التضخم، إضافة الى المؤنات الكبيرة المرصودة تحسباً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص بوجه عام.

1-4-3- البورصة وسوق السندات: أسعار الأسهم تواصل ارتفاعها في الفصل الأول من العام 2023 وأسعار السندات الدين لا تزال عند أدنى مستوياتها وسط فراغ سياسي متمادٍ وتحدياتٍ إصلاحيةٍ جمة

في الفصل الأول من العام 2023، واصلت الأسعار في سوق الأسهم اللبنانية ارتفاعها، جزاء استمرار المتعاملين في التوجّه نحو الإستثمارات العقارية للتحوّط ضد الأزمة. من جهة أخرى، ظلّت أسعار سندات اليوروبونديز اللبنانية عند أدنى مستوياتها التاريخية، في الوقت الذي يريز لبنان تحت عبء فراغ رئاسي متمادٍ وحكومة تصريف أعمال، وتباطؤ كبير في تنفيذ الإصلاحات المنتظرة منذ زمن طويل.

في التفاصيل، وبعد سنتين متتاليتين من الارتفاعات الكبيرة في الأسعار، واصلت بورصة بيروت تسجيل سلسلة من المكاسب في الفصل الأول من العام 2023، علماً أن أسعار الأسهم محرّرة بالدولار المحلي. وقد تُرجم ذلك بارتفاع مؤشر أسعار بورصة بيروت بنسبة 33.3%، وذلك بخاصة نتيجة الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار أسهم "سوليدير"، ذلك أن المتعاملين في السوق استمروا في التوجّه نحو الأسهم العقارية للإحتراز من أزمة متعدّدة الأشكال ومن تفلّت غير مضبوط لسعر العملة، مع السعي الى تجنّب اقتطاع على رساميلهم.

فالتحليل المعمّق للأسهم الفردية يُبيّن أن أسعار أسهم سوليدير "أ" و "ب" ظلّت مرغوبة من المستثمرين خلال الفصل الأول من السنة، وذلك خصوصاً بسبب نشاط التحوّط. وعليه، ارتفعت أسعار أسهم سوليدير "أ" و "ب" بنسبة 44.3% و 42.6% على التوالي، بحيث بلغت 87.85 دولاراً و 86.05 دولاراً بالتتابع في نهاية شهر آذار 2023. وهذا ما أوصل نسبة الأرباح التراكمية لأسهم سوليدير الى 1512% و 1450% على التوالي منذ بداية الأزمة في 17 تشرين الأول 2019.

من جهة أخرى، سجّلت الأسهم المصرفية انخفاضاً طفيفاً في أسعارها بمعدل 0.6% في الفصل الأول من العام 2023. فالواقع أن أسهم "بنك عوده العادية" وإيصالات إيداعه العمومية GDR، وإيصالات إيداع "بنك لبنان والمهجر" العموميّة، وأسهم بنك بيلوس "العادية" وأسهم بنك "بيمو العادية" سجّلت انخفاضاً في أسعارها راوحت نسبته بين 0.7% و 11.3%، بينما سجّلت أسهم "بنك لبنان والمهجر العادية" قفزة في أسعارها بنسبة 12.8%. أما في فئة الأسهم الصناعية، فقد ارتفعت أسعار أسهم شركة "الإسمنت الأبيض اسمي" بنسبة 22.1%، تلتها أسهم شركة "هولسيم لبنان" (+3.2%) في الفصل الأول من العام 2023.

وترافقت قفزات الأسعار الكبيرة في أسعار الأسهم مع تزايد تقلّبات الأسعار في بورصة بيروت. فهذه التقلّبات، التي تُقاس بنسبة الفارق المعياري للأسعار/متوسط الأسعار، بلغت 12.1% في الفصل الأول من العام 2023 مقابل تقلّباتٍ أضعف بكثير بلغت نسبتها 1.2% في الفصل الأول من العام 2022.

توازياً، جاءت الرسملة البورصيّة في سوق الأسهم اللبنانية على غرار مكاسب الأسعار في بورصة بيروت في ظل غياب أي عملية شطب أو إدراج، بحيث ارتفعت هذه الرسملة بنسبة 33.3% في الفصل الأول من العام 2023، وتحديداً من 14578 مليون دولار أميركي في نهاية كانون الأول 2022 الى 19433 مليون دولار في نهاية آذار 2023.

بنك عوده

وفي ما يخص حجم التعاملات، زادت القيمة الإجمالية لعمليات التداول في بورصة بيروت أكثر من الضعف على أساس سنوي لتصل إلى 121.5 مليون دولار أميركي في الفصل الأول من العام 2023 مقابل 50.9 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2022، علماً أن أسهم سوليدير ظلّت تستأثر بحصة الأسد من حركة البورصة (84.3%) تلتها أسهم المصارف (15.4%) ثم الأسهم الصناعية (0.3%). ومن جِراء ذلك، بلغ معدل الدوران الإجمالي في بورصة بيروت، والمقدّر بحجم عمليات التداول السنوية/الرسملة البورصية، 2.5% في الفصل الأول من العام 2023 مقابل 2.0% في الفصل الأول من العام 2022.

من ناحية سوق سندات اليوروبونز، ظلّت أسعار السندات السيادية اللبنانية عند أدنى مستوياتها التاريخية خلال الفصل الأول من العام 2023، بحيث بلغت 6.375 سنتاً للدولار الواحد في نهاية شهر آذار مقابل 5.750 سنتاً للدولار الواحد في نهاية العام 2022. ويأتي ذلك في ظلّ فراغ مؤسّساتي متمادٍ، وآفاق سياسية محلّية قاتمة، ومخاوف بشأن نسب استرداد ضئيلة، وتحذيرات من صندوق النقد الدولي من أن لبنان سيغرق في أزمة لا نهاية لها إن لم يتقدّم جملة إصلاحات كُلية متمحورة حول: (1) اعتماد استراتيجية مالية متوسطة الأجل لإستعادة القدرة على إبقاء الدين في حدود مستدامة وخلق الحيز اللازم لزيادة الإنفاق الإجتماعي والإئمائي؛ (2) إعادة هيكلة النظام المالي على نحو موثوق لاستعادة قدرته على البقاء ودعم التعافي الاقتصادي؛ (3) توحيد أسعار الصرف وتشدّد السياسة النقدية لإعادة بناء المصداقية في الاقتصاد وتحسين مركزه الخارجي؛ (4) تنفيذ إصلاحات هيكلية طموحة لتكون مكفّلة للسياسات الاقتصادية وخلق بيئة مؤاتية لتحقيق نمو أقوى؛ و(5) تعزيز إطار الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإستعادة ثقة المجتمع بسياسات الحكومة وتشجيع النمو الشامل للجميع.

في المرحلة القادمة، تنتظر الأسواق المالية اللبنانية برنامجاً إصلاحياً شاملاً يتصدّى للتحديات الجوهرية التي يواجهها لبنان ويلبّي الشروط المسبقة الموضوعية من قبل صندوق النقد الدولي، ما من شأنه أن يحزّر الدعم المالي الدولي الذي لا غنى عنه وأن يرسى أسس مفاوضات بناءً مع حملة سندات الدين؛ ولا يغيب عن بالنا أن سندات اليوروبوند اللبنانية قد لا تكون قابلة للاسترداد بدون برنامج حائز على موافقة صندوق النقد الدولي.

2- الخلاصة: قطاع الكهرباء تحت المجهر

وأخيراً، نترك الملاحظات الختامية للبحث في قطاع الكهرباء نظراً لأهميته في اقتصاد لبنان في وقتنا الراهن. فعلى مرّ العقود، اعتمدت مؤسسة كهرباء لبنان من أجل توفير الطاقة على تحويلات الخزينة والتي تجاوزت الـ 43 مليار دولار في غضون الثلاثين عاماً السابقة. إلا أنّ منذ اندلاع الأزمة، ضعفت قدرة الخزينة العامة على دعم مؤسسة كهرباء لبنان، ما حدّد من قدرتها على استيراد المواد النفطية. وقد أسفر ذلك عن تدهور حاد في قدرة الدولة على توليد الطاقة الكهربائية، علماً أنّ هذا النقص تمّ التعويض عنه عبر مولدات كهربائية خاصة مكلفة ومسببة للتلوث تفرض تعرفات راوحت بين 50 سنتاً عن كل كيلواط/ساعة و100 سنتاً عن كل كيلواط/ساعة في العام 2022.

إلى ذلك، نتج عن الاعتماد الكبير على المولدات الكهربائية ارتفاع في مستويات التلوث بنحو ثلاثة أضعاف، ما يؤثر سلباً على الصحة العامة. وقد أدت إخفاقات مؤسسة كهرباء لبنان إلى تفاقم حال عدم المساواة في البلاد. إذ قدّر تقرير صادر عن هيومن رايتس ووتش في آذار 2023 بأنّ 45% من اللبنانيين لا يمكنهم الاشتراك بالمولدات الخاصة الكهربائية لعدم قدرتهم على تحمّل تكاليفها الباهظة. أما المشتركون بالمولدات الكهربائية، فإنهم يخصصون نحو 44% من متوسط دخلهم الشهري لدفع فواتير المولدات الكهربائية. هذا مع العلم أنّ فواتير المولدات تستهلك 88% من الدخل الشهري للأسر التي تنتمي إلى الشريحة الدنيا. من هنا، تكون الكهرباء قد تحولت من حق إنساني أساسي إلى نوع من الرفاهية؛ كذلك، انخفض استهلاك الكهرباء بأكثر من 50% بسبب عدم القدرة على تحمّل تكاليفها الباهظة.

إنّ التحدي الأبرز أمام القطاع الخاص اليوم هو كلفة الكهرباء. فقد زادت حصة فاتورة الكهرباء من إجمالي التكاليف التشغيلية أكثر من ثلاثة أضعاف ما يشكل تهديداً لاستمرارية العمل والوظائف والتنافسية. لذلك، لجأ العديد من الشركات والأفراد إلى استخدام الطاقة الشمسية. حوالي 600 ميغواط من الأنظمة اللامركزية للطاقة الشمسية وضعت على سقوف الأبنية خلال الأزمة، لتبلغ القدرة التراكمية للطاقة الشمسية زهاء 690 ميغواط في نهاية العام 2022 وفق "المركز اللبناني لحفظ الطاقة". وقد تمّ التوصل لذلك بدون إطار تنظيمي سليم أو طرق تمويل، ما يمثل استثماراً رأسمالياً يفوق 500 مليون دولار أميركي.

كذلك من المرجح أن يكون الطلب قد انخفض بالتلازم مع انكماش الاقتصاد الحقيقي، من 2700 ميغواط في العام 2019 إلى 2100 ميغواط في العام 2022. إنّ هذا الأمر، مع زيادة لامركزية الطاقة المتجددة، سيؤثر بلا أدنى شك على وضع إطار تخطيطي للقطاع وعلى مزيج الطاقة في لبنان.

بنك عوده

لقد تم وضع العديد من الخطط لإصلاح قطاع الكهرباء منذ العام 2010 غير أنه لم يترجم أي منها على أرض الواقع. ومن الواضح أيضاً بأن التعافي الاقتصادي يبقى رهن إعادة هيكلة قطاع الكهرباء من أجل توفير طاقة كهربائية رخيصة، نظيفة ومستدامة. في نهاية العام 2022، اتخذت الحكومة بعض التدابير المرحب بها، ولا سيما في ما يتعلق برفع التعرفة إلى 27 سنتاً/كيلواط ساعة. الجدير ذكره أنّ التعرفة لم تتغير منذ العام 1996، حيث تم تحديدها بمتوسط 9.6 سنت/كيلواط ساعة بحسب سعر الصرف الرسمي حينها (1500 ل.ل. للدولار الواحد). كذلك، في كانون الأول 2022، دعت وزارة الطاقة والمياه إلى تعيين أعضاء "الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء" في لبنان.

إلى جانب الخطوات الآتية ذكرها والتي تعتبر خطوات مهمة، ثمة إصلاحات أخرى مطلوبة لإعادة هيكلة القطاع بطريقة مستدامة. ويمكن تنفيذها بخمس خطوات: (1) تطبيق الإصلاحات المتعلقة بالحكومة والشفافية، (2) إعادة التوازن المالي لمؤسسة كهرباء لبنان، (3) إعادة التغذية من قبل مؤسسة كهرباء لبنان، (4) دعم الطاقة المتجددة اللامركزية، (5) تشجيع الاستثمار في الشبكة الكهربائية وزيادة الإنتاج من خلال تشغيل محطات جديدة لتوليد الطاقة بمشاركة القطاع الخاص.

أولاً، تعتبر تدابير الحوكمة والشفافية مهمة من أجل استعادة الثقة وتأمين الاستثمارات المطلوبة في القطاع. وتتضمن هذه التدابير إبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي، تعيين هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء مستقلة وكفوءة، واعتماد خطة لتوليد الطاقة بأقل تكلفة والتي تتماشى مع الوضع الحالي للقطاع، وتوافق العقود الجديد مع قانون الشراء والانتهاه من التدقيق في أصول مؤسسة كهرباء لبنان.

كذلك ينبغي تأمين التوازن المالي لمؤسسة كهرباء لبنان من أجل معاودة إنتاج الكهرباء. بينما يعتبر تحديد تعرفة لاسترداد التكاليف أمراً بالغ الأهمية، إلا أنه ينبغي أن يترافق مع إصلاحات بشأن التحصيل والفوترة. ويتضمن ذلك على سبيل المثال لاد الحصر مكثفة الفوترة واستخدام العدادات الذكية والبطاقات المدفوعة سلفاً، وتأمين استمرارية الجباية واعتماد نموذج جديد للتوزيع بالتعاون مع القطاع الخاص، حيث تبيع مؤسسة كهرباء لبنان الطاقة للمؤسسات الخاصة، كما يجري الحال مع كهرباء زحلة التي تبيعها بدورها للزبائن.

تمتلك مؤسسة كهرباء لبنان محطات لتوليد الوقود بطاقة صافية 1100 ميغاواط، وذلك بعد احتساب 17% من الخسائر التقنية في الشبكة. مع تقدير متوسط الطلب الحالي بنحو 2100 ميغاواط ومع إضافة 144 ميغاواط للتوزيع الصافي للطاقة الشمسية (مع افتراض 21% فعالية)، يمكن لمحطات مؤسسة كهرباء لبنان أن توفر لغاية 14 ساعة كهرباء يومياً. لذا ينبغي استعادة إنتاج الكهرباء عن طريق تأمين تمويل قصير الأجل من مصارف التنمية أو من البنك الدولي من أجل شراء الوقود ودفع تكاليف الصيانة، والتي سيصار إلى تسديدها لاحقاً من تحصيل الفواتير.

كذلك، إنّ إبرام اتفاق لاستيراد الغاز من مصر و250 ميغاواط كهرباء من الأردن سيعزز ساعات التغذية بثلاث ساعات، ليصبح المجموع 17 ساعة يومياً.

إنّ الفورة في تركيب ألواح الطاقة الشمسية من أنظمة لامركزية هو نتاج للضرورة، إذ يسعى المستهلكون لخفض كلفة الكهرباء وتأمين ثباتها وتعزيز أمن الطاقة لديهم. من أجل توفير الإطار المناسب للحكومة، ينبغي على الحكومة إقرار قانون إنتاج الطاقة المتجددة الموزعة والذي يسمح للقطاع الخاص بتركيب لغاية 10 ميغاواط، إضافة إلى استخدام نظام العداد الصافي، وتأمين نقل الطاقة بالعبور، وعقد اتفاقيات شراء الطاقة بين فريقين من القطاع الخاص. كذلك، ينبغي أن يتوفر المزيد من الشفافية في الأطر التنظيمية والبيئية مع إنشاء قسم خاص داخل مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة الطاقة من أجل التعامل مع الرخص والموافقات. كما سيسهم تأمين التمويل من قبل مصارف التنمية في تحفيز الاستثمار من قبل القطاع الخاص.

أخيراً نختم بالحديث عن الاستثمار في الشبكة والإنتاج الجديد. إذ يحتاج لبنان إلى إضافة نحو 1500 ميغاواط من محطات الطاقة التي تعمل بالغاز لتلبية الطلب على الطاقة، ومن أجل تعزيز الشبكة والاستثمار في منشآت جديدة لاستيراد الغاز. ويعتبر هذا الاستثمار ضرورياً من أجل إدارة المصادر المتقطعة للطاقة والنتيجة عن مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين الاستقرار في الشبكة. إن مزيج الطاقة هذا يتمحور حول برنامج لتوليد الطاقة بأقل كلفة، ومن المتوقع أن يتضمن محطتين تعمل بالغاز ونحو 4500 ميغاواط من الطاقة المتجددة على مدار 10 سنوات بقيمة استثمار إجمالية تقدر بنحو 6-7 مليار دولار؛ يمّول معظمها من قبل القطاع الخاص ومصارف التنمية عموماً.